

إطار النجوة العام في المنطقة، نحو التسوية  
 الديمقراطية، من جهة، وتركز الجهد الأساسي  
 للكفاح المسلح الفلسطيني داخل فلسطين  
 المحتلة. من جهة أخرى. فقد قال عضو اللجنة  
 المركزية لفتح، خليل الوزير (أبو جهاد): «إن  
 الأردن هو البوابة الرئيسية للوطن الفلسطيني،  
 ويمكن للاتصال بأكثر من مليونين من الشعب  
 الفلسطيني يهربون تحت الاحتلال. (الشرق  
 الأوسط، ١٩٨٦/٢/١٥). بالقابل، لا يستلزم  
 الأردن التنصل من مسؤوليته عن وقوع الضفة  
 الغربية تحت الاحتلال الإسرائيلي، من جهة، كما  
 لا يستطيع تجاوز قرارات مؤتمر قمة الرباط التي  
 أقرت بوحدة تمثيل الشعب الفلسطيني لمنظمة  
 التحرير الفلسطينية، من جهة أخرى. ويرى  
 الأردن. حسب خطاب الملك حسين، أن قرار  
 الرباط. جاء ليعكس إجماع الأمة العربية على  
 حل القضية الفلسطينية بدمتها، وليس مجرد  
 إنهاء آثار العدوان، (الراي، ١٩٨٦/٢/٢٠).  
 ويضيف الملك أن دعم مسألة الحقوق بمسألة  
 الانسحاب من الأرض المحتلة وإشراك المنظمة...  
 لم ييسر المشكلة، كما كان متصوراً، بل زادها  
 تعقيداً. (المصدر نفسه). ولذا أعلن الملك وقف  
 التسنيق مع منظمة التحرير الفلسطينية، بل  
 وقف التسنيق مع قيادتها، ودعا الفلسطينيين إلى  
 الحوار فديداً بديهم، لثورة فوق واضح  
 يتحركون من خلاله، لاستعادة أرضهم المحتلة،  
 وانقاذ أهلهم الصامدين في وطنهم. وقال أنه  
 يحترم قرار الفلسطينيين، ويرحب بأي جهة  
 تعكس آمالهم وطموحاتهم. ويتركز في مقابلة مع  
 صحيفة نيويورك تايمز، على أنه لا يدعو الزعماء  
 العرب الآخرين إلى تغيير قرارهم الذي اتخذوه  
 عام ١٩٧٤، باعتبار م.ث.ف. الممثل الشرعي  
 الوحيد للفلسطينيين، لكنه يدعو إلى أن تكون  
 المنظمة على مستوى المسؤولية المطلوبة، وتعمل  
 من أجل انقاذ الأرض التي تعتبر الأولوية الأولى  
 في العمل من أجل القضية الفلسطينية، (الراي،  
 ١٩٨٦/٢/٢٤). وأوضح ذلك رئيس الديوان  
 الملكي الأردني، مروان القاسم، بالقول: «إن  
 الخلاف، في الحقيقة، ليس بين المنظمة والأردن،  
 ولكن مع قيادة منظمة التحرير الفلسطينية،

(الشرق الأوسط، ١٩٨٦/٢/٢٥). ومقابل  
 إصرار سكان المناطق المحتلة على اعتبار منظمة  
 التحرير الفلسطينية معظّمهم الشرعي، أشار الملك  
 حسين. في كلمة القاها أمام وفد يضم ٥٠٠  
 شخصية فلسطينية عن الضفة الغربية. «إلى أن  
 منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعي  
 الوحيد للفلسطينيين». ودعا مواطني الضفة  
 الغربية إلى مناقشة داخل إطار المنظمة حول  
 الاتجاه الذي يجب عليها اتخاذه، (القيس-  
 الكويت، ١٩٨٦/٢/١).

وقد تسبقت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية  
 بالقول أن ما حصل بين الجانبين هو خلاف  
 عارض. فقد أعرب رئيس المجلس الوطني  
 الفلستيني، الشيخ عبد الحميد السائح، عن  
 أصله في أن تتم تصفية الخلاف الأردني -  
 الفلستيني بأسرع وقت ممكن، نظراً لما تقتضيه  
 مصلحة الشعبين الشقيقين. (الشرق  
 الأوسط، ١٩٨٦/٢/٢٥).

وحاولت مصر، من جهتها، التوسط بين  
 الأردن والمنظمة، لراب المدع قبل استنفاحه.  
 فزار ياسر عرفات مصر، بعد انتهاء اجتماعاته مع  
 الجانب الأردني في عمان، ونقل أجواء ما دار  
 فيها إلى المسؤولين المصريين. وقد أوفد الرئيس  
 المصري حسني مبارك مديراً مكتبه للشؤون  
 السياسية، د. أسامة الباز، إلى الأردن قبل يوم  
 من إعلان الملك حسين وقف التسنيق مع  
 المنظمة، للعمل على منع بروز الخلاف إلى العظم.  
 وصرح وزير خارجية مصر، د. عصمت  
 عبد المجيد، بيان اتصالات، على أعلى مستوى،  
 جرت بين القاهرة وعمان لتقريب وجهات النظر  
 بين الأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية،  
 (الأهرام، ١٩٨٦/٢/٢١).

فهل كان ممكناً تلافي الخلاف الذي حصل؟

### خطوط حمراء

قالت منظمة التحرير الفلسطينية طيلة  
 عشرين عاماً، منذ تأسيسها حتى الآن، على كل  
 المستويات، وبكل الوسائل، كي تحقق آمين  
 أساسيين، هما اعتبار القضية الفلسطينية  
 قضية شعب لا يتجزأ، وحققها في تمثيل هذا